سياسات التكيف وآليات السوق

(دراسة حالة الاقتصاد المصرى)

سعد حافظ (*)

مقدمة :

الهدف النهائى لسياسات التكيف هو إزالة كافة المعوقات أمام إعمال آليات السوق وفقا لتصور معين ومفهوم معين لهذه الآليات . والسؤال موضوع اهتمام هذه الدراسة هو ما مدى نجاح هذا الهدف ؟

ويثير هذا السؤال الرئيسى بدوره مجموعة من التساؤلات الفرعية ، تسبقه أو تليه بمعنى أن إجابة بعضها ضرورى لإجابة هذا السؤال ، وأن البعض الآخر مترتب عليه . ومن هذه التساؤلات :

- ما هو مفهوم السوق وفق هذه السياسات ؟ وهل يتناسب هذا المفهوم مع معطيات الواقع الاقتصادى المصرى الراهن من ناحية ، ومع الظروف الدولية من ناحية أخرى ؟
- هل هناك آليات حقيقية لهذا السوق ؟ بمعنى هل هذه الآليات نابعة من قدرة وفاعلية وحدات ومؤسسات السوق ومن تنظيمه ، ومن الإطار التشريعى الحاكم لهذا التنظيم ولعمل السوق ؟ ويعنى هذا السؤال بلغة مبسطة هل تعكس مقدرات السوق وقراراته المستقلة ؟ أم هى مجرد إنعكاس وردود أفعال لتفاعل العوامل الداخلية مع آليات السوق العالمى ؟
- هل للدولة دور اقتصادى فى ظل هذه الآليات المفترضة ؟ وما هو هذا الدور ؟ وما هى حدوده وعمقه ؟

(*) أ.د. سعد حافظ مستشار بمركز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى ومعار حاليا للامم المتحدة لوزارة التخطيط بالكويت .

ويثير كل من هذه التساؤلات بدوره علامات استفهام كثيرة حول المسائل التفصيلية والتى ينال بعضها ما استقر التعامل معه لفترة طويلة على أنه بديهيات ومعطيات .

١- مفهوم السوق وآلياته

تقوم فلسفة السوق كما هو معروف على فرضيات أساسية تحفل بها كتابات علم الاقتصاد ، وفى مقدمة هذه الفرضيات وجود اقتصاد يستند على التخصص وتقسيم العمل ومن ثم التبادل النقدى على نطاق واسع ، وان هذا الاقتصاد بمؤسساته القائمة وتنظيماته والتشريعات الحاكمة لعملها يتيح حريات التملك والعمل والانتاج والتحول والتنقل والتبادل . أى يتيح حرية اتخاذ القرارات بما يهيئه من إمكانية وحرية للاختيار(١) .

وكما يتضح فإن التلازم بين سيادة الملكية الخاصة وآليات السوق ليس هو المحك الأساسى فى موضوعة آليات السوق (٢) .

وحتى تكتمل هذه الفرضيات فإن مفهوم السوق يستند الى مبدأ كمال السوق ، وهذا المبدأ مفاده سيادة الحالة الطبيعية للسوق وهى ظروف المنافسة الكاملة كشرط أساسى لعمل آلياته بكفاءة. وعند الحيد عن هذه الحالة يبرر تدخل الدولة لضبط إيقاع حركة السوق بالقوانين المحرمة للاحتكارات بصورها المختلفة وبالإجراءات الادارية المباشرة لتصفيتها ، وإن كان الأدب الاقتصادى الليبرالى قد أقرّ بحالات الاحتكار الضمنية .

هذه هى فرضيات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية . والتى تأسيسا عليها قدمت بناءها حول عمل آليات السوق والذى يتمثل فى مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج الفرد والمستهلك الفرد ، وفى تفاعل قوى العرض والطلب من أجل بلوغ الأسعار التوازنية على مستوى السلعة والسوق. كما قدمت تصورا للرفاهة الاجتماعية مبنيا على هذه القوانين الجزئية ، كما قدمت مفهوما معمما للكفاءة فى توظيف واستخدام الموارد وعوامل الانتاج وفى توزيع عائد العملية الانتاجية .

والنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية فى ترجمة عمل اليد الخفية وجدت فى سعى المنتجين نحو تحقيق أقصى ربح ممكن ، والمستهلكين نحو تحقيق أقصى إشباع ممكن فى حدود الإمكانات المتاحة ، إنما يسعون نحو تحقيق أفضل استخدام للموارد وأفضل توزيع لعائد العملية الإنتاجية بين من شاركوا فى خلقه .

ولاستكمال حلقات هذا التصور لآليات السوق طُوّر الميراث الكلاسيكى فى تفسير التجارة الخارجية ، أى فى عمل هذه الآليات على الصعيد الدولى (خارج إطار الحدود الجغرافية للدولة) واعتمد مبدأ المزايا النسبية كمبدأ لتعميم كفاءة توزيع العائد على الصعيد العالمى . وقد اقتضى هذا بدوره إضافة فرضية جديدة حول إسقاط القيود على حركة انتقال السلع (التجارة) وعوامل الانتاج (العمل ورأس المال) .

وكما يتضح فإن هذا البناء الذى سعى النيوكلاسيك لإحكامه شديد التجريد شديد التعميم ، سواء تعلق ذلك بفرضياته أو بالشروط التى وضعها لتحقيق هذه الفرضيات فى داخل الاقتصاد الوطنى أو على الصعيد العالمى . ومن ثم فإن نجاح عمل آليات السوق مرتهن بتحقق هذه الشروط والفرضيات ، والتى قد لا يوفرها الواقع .

ولا تقدم سياسات التكيف والتصحيح الهيكلى سواء وفقا لمفهوم البنك الدولى ، أو لمفهوم صندوق النقد الدولى تعريفا مباشرا للسوق وآلياته إنما يستشف هذا المفهوم من مجمل متابعة الروشتات المقترحة والدراسات والنماذج التى استندت اليها فى إعداد توصياتها ، وكذلك من انتقاداتها (فى هذه الدراسات الخلفية) لأداء الاقتصادات النامية . ويمكن ترتيب أهم عناصر هذا المفهوم فى النقاط التالية :

- تعرض الأسعار فى الاقتصادات النامية للتشوهات (قياسا الى الأسعار الفعلية التى كان يمكن أن تسود فى ظل ظروف "سوق طبيعية") . ومن أمثلة هذه التشوهات اختلاف أسعار المنتجات الصناعية وكذلك مدخلاتها عن الأسعار الفعلية بسبب الحماية ، والمبالغة فى تقدير أسعار المنتجات الغذائية وبعض المنتجات الصناعية والطاقة فى السوق المحلية بأقل من قيمتها نتيجة للدعم واحتكار الدولة للتجارة الداخلية ، وكذلك تشوهات أسعار الصرف نتيجة التحديد الادارى وتشوهات اسعار العوامل نتيجة التحديد المركزى من قبل الدولة لهيكل الاجور والفائدة .... الخ (٣) .
- ان مصدر هذه التشوهات هوتدخل الدولة فى تحديد الأسعار سواء من خلال تملكها للجهاز الانتاجى والهيمنة المباشرة عليه ، أو من خلال مفاتيح السيطرة والهيمنة ممثلة فى إحتكار أنشطة التسويق والتوزيع ، أو نظم التوريد الاجبارى ، وتشغيل العمالة ، أو ملكية البنوك ، أو من

خلال القواعد الادارية المباشرة التى تضعها لتنظيم النشاط الاقتصادى ، أو من خلال توظيف أدوات السياسة النقدية (وبخاصة سياسة أسعار الصرف وأسعار الفائدة) أو أدوات السياسة المالية (وبخاصة سياسات الإنفاق العام كالدعم) .... الخ [٤] .

٢- حزمة سياسات التكيف فى مصر وتوجهاتها الرئيسية

يمكن تصنيف سياسات التكيف والتصحيح الهيكلى فى مصر وفق مجموعتين رئيسيتين حسب المراحل التاريخية لها . المجموعة الأولى منها مهيئة لأرضية التحول لآليات السوق بتحييد دور القيود الادارية فى السياسات المالية والنقدية . وهذه المرحلة ممتدة منذ منتصف السبعينات وحتى بداية التسعينات . ولقد كان جل إهتمام هذه السياسات الغاء الدعم ، وتهيئة ظروف تعويم أسعار صرف الجنيه قبل العملات الأجنبية ، وتخفيف الضغوط على أسعار الفائدة ، مع الإبقاء على الهيكل الجامد للأجور .

أما المرحلة الثانية فإن مجموعة السياسات المتعلقة بها سعت ومنذ بدء التسعينات وبمعدلات عالية (أقرب لنظام الصدمة) الى احداث تغييرات جوهرية فى هيكل الملكية وأسلوب ادارة الاقتصاد القومى بالتحول نحو توفير شروط آليات السوق وفق تنظيم المجتمعات الغربية الرأسمالية ، ووفق الإطار النيوكلاسيكى التحليلى فى ثوبه النقدى . ولازالت هذه المرحلة مستمرة ، بل لازالت فى بداياتها رغم سرعة ايقاعها ، رغم أن ابرز خطوط اختياراتها واضحة ومحددة مما يمكن من رصدها وتحليلها . وتتمثل أبرز عناصر حزمة هذه السياسات فى الآتى :

١- احداث تعديلات فى هيكل الملكية (أو على الأقل توفير شروط احداث هذه التغييرات) ، وأميز الاجراءات المتخذة على المستوى التنظيمى هى صدور قانون قطاع الأعمال العام . ولائحته التنفيذية [٥] وما تبع ذلك من إجراءات بدءا من تشكيل مجالس ادارة الشركات القابضة والشركات التابعة لها وكذلك صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر . ولعل أميز ما فى هذين القانونين هو كسر القيود الدستورية القديمة فيما يتعلق بالملكية ، فقانون تنظيم قطاع الاعمال العام يتيح إمكانية تصفية الشركات العامة ، وهو ما لم يتناوله نص أى من القوانين واللوائح السابقة المنظمة لوحدات القطاع العام [٦] . بل أكثر من ذلك فقد طرحت كثير من المشروعات العامة والحكومية وبخاصة فى المحليات للبيع ، وبيعَ بعضُها بالفعل .

أما قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فقد فض الاشتباك الذى فرضه قانون الاصلاح الزراعى القديم باكساب تنظيم هذه العلاقة درجة عالية من المرونة فى إنهاء الايجارة ، او التصرف بالبيع (٧) .

٢- صدور قانون سوق رأس المال الذى يعمل فى اتجاهين ، الاتجاه الأول هو زيادة فاعلية آليات السوق ، والثانى تعزيز اتجاه هيكل الملكية ، حيث أن القانون لا يقصر الاكتتاب وتداول اسهم وسندات المشروعات على المشروعات الخاصة وحدها بل تمتد للمشروعات العامة (٨) .

٣- إحداث تعديلات جوهرية فى اسلوب ادارة المشروعات العامة ، تتمثل أهم خطوطها فى التالى :

- تحرير نظام تحديد أسعار المنتجات ، وتوافق مع ذلك تحرير أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى .

- اطلاق مبدأ التمويل الذاتى ، وما يستتبعه ذلك من تطوير بنك الاستثمار القومى ليوفر موارده عن طريق الودائع ، ومن ثم تحويله من صندوق لتمويل المشروعات العامة الى بنك متخصص فى عملية تمويل الاستثمارات .

- إعادة تنظيم مجالس ادارات الشركات القابضة والتابعة بشكل قريب من تنظيم الجمعيات العمومية للشركات المساهمة ، واطلاق حرية هذه الادارة فى التصفية والدمج . بل ورفع القيود عن الشركات التابعة فيما يتعلق بالدور التخطيطى للشركة القابضة ، حيث لم ينص القانون ولا لائحته التنفيذية على هذا الدور(٩) .

٤- تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعى ، من خلال برنامج إنكماشى للانفاق الاجتماعى وتقليص الدعم ، لاطلاق العوامل الاقتصادية وحدها فى بلوغ التوازن من ناحية ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى(١٠) .

٥- وفى نفس السياق جرى رفع القيود الجمركية عن كثير من الواردات (١١) فضلا عن السماح باستيراد بعض السلع المحظورة كليا أو جزئيا ، رغم معارضة بعض الدوائر الاقتصادية وبعض منتجى القطاع الخاص الذين ستمس هذه الاجراءات صناعاتهم الوليدة . وذلك لاتاحة عمل الآليات بشكل مطلق تحت دعوى ضمان الكفاءة .

٦- ولتجنب الاختلالات النقدية وتبديد المدخرات التى نجمت عن سلوكيات بعض البنوك وبخاصة البنوك الاجنبية أو فروعها العاملة بمصر ، ولزيادة موارد التمويل تم إضافة بنود لقانون البنوك والائتمان . وأهم ما فى هذه التعديلات تحديد شروط عمل البنوك الاجنبية وخضوعها لاشراف البنك المركزى حتى مستوى مراجعة الحسابات ووضع حدود عليا على التسهيلات للعملاء والحيلولة دون إحتكار ملكية رأس المال ... الخ . وإنشاء صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة فى مصر لتفادى أزمات التصفية أو التجميد (كما فى حالة بنك الاعتماد والتجارة) ، وانشاء مركز إعداد وتدريب العاملين لرفع كفاءتهم فى الاعمال المصرفية ... الخ (١٢) . وكان قد سبق هذه الاجراءات صدور قانون سرية حسابات البنوك لتشجيع تعبئة الودائع (١٣) .

وكما يبرز فإن هذه الإجراءات المعروضة هى على سبيل المثال لا الحصر ، وهى تسعى لخلق ظروف مشابهة لنظيرتها فى الدول الرأسمالية المتقدمة والتى تتكامل مع بعضها لضمان سلاسة واتساق عمل آليات السوق فيها . وكما يتضح فإن هذه التعديلات أخذت شكل الحزمة فى دفعة واحدة ، وكاملت الجوانب النقدية والمالية فى السوق بصفة أساسية . والسؤال المطروح هل هذه الاجراءات وحدها كفيلة بتفعيل آليات السوق فى مصر ؟ هذا هو مثار الإهتمام فى الصفحات التالية من الدراسة .

٣- مدى ملاءمة مفهوم السوق وآلياته المطروحة مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى لمصر

السؤال المنطقى الذى يثور الآن هو : لو سلمنا بالصحة النظرية لمفهوم السوق النيوكلاسيكى وآليات عمله فى الدول الرأسمالية المتقدمة (وهى أمور تحتاج الى إقامة الدليل عليها) ، فالى أى مدى يمكن ان نقبل نفس المفهوم ونفس الآليات بالنسبة للاقتصادات النامية بصفة عامة ، وللاقتصاد المصرى بصفة خاصة ؟

وتقتضى الاجابة على هذا السؤال أهمية تناول مدى واقعية شروط السوق ، والسياق الاجتماعى والاقتصادى له ، وتنظيم الأسواق العالمية ، وتقسيم العمل الدولى ، حتى يمكننا الحكم مبدئيا على حالة وكفاءة عمل آليات السوق المفترضة فى ظل غياب بعض معطياتها سواء كانت هذه المعطيات اجتماعية او اقتصادية ، وسواء ارتبطت بالاطار التنظيمى للمجتمع وبأسلوب ادارة اقتصاد ، أو بالبنية الاجتماعية والاقتصادية الفعلية .

١.٣ الإطار الاجتماعى والسياسى لآليات السوق :

اذا كانت قوانين العرض والطلب ومن ثم توازناتها بالمعنى السابق تحقق توازنات المصالح لكل المنتجين والمستهلكين ولكل من اصحاب دخول الملكية ، ودخول العمل ، وأيضا للأفراد وللمجتمع فإن هذه التوازنات ليست حسابية ، بل هى توازنات اجتماعية وسياسية . فالعرض والطلب وهما أدوات التفاعل فى السوق ليسا مطلقين ، بل يتمان فى ظل وجود تنظيمات نقابية تحمى حقوق العمال قبل أصحاب العمل ، وفى ظل قوانين مضادة للاحتكارات ، أو على الأقل هادفة لذلك ، وأيضا فى ظل مجموعة كبيرة من الحقوق توفر آلية التعبير عن حقوق أطراف العملية الانتاجية (عناصر الانتاج) كالقوانين المبيحة والمنظمة للاضرابات ، وكذلك فى ظل وجود مؤسسات تحقق الاستقرار الاجتماعى مثل مكاتب العمل التى تنظم العمل وشروط التعاقد ، وصندوق إعانة البطالة وغيرها . وهذه التنظيمات الاجتماعية ـ الاقتصادية تؤكد الدور الاقتصادى غير المباشر للدولة . وحيث أن آليات السوق نتاج الفلسفة الليبرالية الغربية ، ومن ثم فهى جزء من لحمتها متسق معها ومع بقية أنساقها ، فإن آليات السوق كما يعرفها الغرب ترتبط بشكل التنظيم السياسى ، وبالديمقراطية الغربية كأحد آليات عمله .

ومن شأن ديمقراطية هذا النظام (القائم على التعددية الحزبية) أن يقدم قواعد تصحيح الأخطاء المترتبة على التوازنات الاقتصادية البحتة باتاحة إمكانية وضع القيود الاجتماعية والسياسية المشار اليها لضمان أن تكون التوازنات اجتماعية وسياسية . وحتى يتحقق ذلك فإن النظام الديمقراطى هنا يوفر شروط التبادل السلمى للسلطة ، وضمان حقوق الأقليات واحترام حقوق الانسان ، بما يتضمنه ذلك من قاعدة واسعة من الحريات والقوانين الكافلة لها .

٢.٣ آليات السوق ومؤسساته :

يبرز المفهوم المقدم لآليات السوق ارتباطه بنظام اقتصادى رأسمالى قد بلغ مرحلة من النمو تسمح باستيعاب معظم جوانب النشاط أو على الاقل الأنشطة الأكثر تأثيرا ، وعلى ذلك فالنشاط البضاعى الصغير والأنشطة الكفائية خارجة عن التناول .

ونظام اقتصادى بهذا المعنى يفترض :

- وجود آلة انتاجية قوية من حيث الاتساع والانتشار ، وكذلك من حيث مستوى الكفاءة والتحديث. هذه الآلة قادرة على إشباع حاجات السوق المحلية والمساهمة فى التجارة العالمية .
- توفر وانتشار ، وأيضا انضباط مؤسسات الادارة الاقتصادية والنقدية والمالية وهيمنتها على المتغيرات الاقتصادية والمالية بما يتناغم وايقاع السوق ، ولعل فى مقدمتها مؤسسات النظام النقدى والمؤسسات المالية . وايضا الاجهزة الرقابية التى تضبط إيقاع عملها دون إخلال بالتنظيمات والتشريعات الاقتصادية وبالمال العام .
- وجود مجموعة من العلاقات المحددة لسلوك الوحدات الاقتصادية والمؤطرة بهيكل تنظيمى وادارى والمقننة بتشريعات ولوائح تنفيذية وما اليها .

وثمة شرط ضرورى لضمان فاعلية هذه المؤسسات وهو توفر عناصر الثقة فيها وفى كفاءة ادائها ، فضلا عن توفر الوعى بدورها ، فلا يكفى وجود نظام بنكى فى بلد لم يستوعب أفراده دور ووظيفة النقود وأشباه النقود للحكم بأن آليات السوق سوف تعمل بنفس كفاءتها فى حالة اقتصاد نقدى تلعب البنوك فيه ليس فقط دور الممول ولكن أيضا الوكيل فى كل أو معظم الأعمال التمويلية، بل وأعمال الادارة المالية بدءا من تحصيل الاستحقاقات وانتهاء باقتراح سياسات توظيف محفظة الأوراق . وأبعد من هذا فى الإنابة عن الأشخاص فى مجالات المدفوعات عن سلوكياتهم الاستهلاكية.

وعلى الرغم من وعى راسم السياسة الاقتصادية بأهمية الجانب التشريعى والتنظيمى كما رأينا فإن توفره وحده لا يكفى فضلا عن أنه يصعب الحكم فى هذه المرحلة على دور هذه التشريعات لسببين رئيسيين :

- أولهما أن المداد الذى صيغت به هذه القوانين لم يجف بعد .
- وثانيهما أن جانب الوعى ، وتنشيط هذه المؤسسات عادة ما يكون بطيئا حيث لم تتوفر بعد خبرات التعامل الجديدة وفق هذه القواعد والمؤسسات ، وكذلك أعرافها .

ويضاف لهذين السببين حالة التشكك الناجمة عن ظروف الفساد وحالة فوضى السوق والتى تمثلت فى نمو الظواهر الطفيلية ، وتبديد الأموال ، والمغامرات ، والمضاربات السوقية غير المحسوبة وما اليها .

٣.٣ النظرة الجزئية لآليات السوق :

يجرى التناول لدى المنادين بتعجيل عمل آليات السوق حسب نظرية الصدمة (وهى المنهج المتبع فى روسيا الاتحادية والذى لازال يتعثر) على أساس القاعدة الاقتصادية وحدها وغض البصر عن الأبعاد السياسية والاجتماعية والبيئية . وفى هذا قسر شديد ، فكما برز فلسفة السوق وتنظيمه وليدة الفلسفة الليبرالية وتنظيم المجتمعات سياسيا واداريا وفقا لها ومن ثم فإن درجة ديمقراطية وليبرالية النظام شرط ضرورى لعمل آليات السوق بكفاءة .

كذلك فإن إهمال العوامل الاجتماعية والبيئية يعكس مفهوما شديد الكلاسيكية لآليات السوق، فالأدب الاقتصادى حتى فى كتابات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى استوعب كثيرا من المتغيرات التى أهملتها النظرية الاقتصادية من قبل مثل علاقة التوزيع بالنمو (١٤) ، وعلاقة التنمية بالديمقراطية، والآثار البيئية لاختيارات التصنيع (١٥) .

ولا يقتصر الخطر فى هذه النظرة الجزئية على التركيز على البعد الاقتصادى وحده بل فى كونها تجزئ العوامل الاقتصادية وحدها . فأغلب الكتابات التى تناولت تحرير السوق وتفعيل آلياته فى مصر تأخذ السوق على أنه للسلع وحدها دون عوامل الانتاج . بل أن كثيرا من هذه الكتابات يرى فى توجيه سوق العوامل ضرورة لإمكان التنافس فى سوق السلع إلا أن الموقف من سوق العوامل يتباين حيث يميز بين سوق العمل وسوق رأس المال والموارد ، فبينما ينادى البعض القليل بضبط أسعار أسواق العوامل جميعا ، نجد أن الأغلب يرون تقييد هيكل الاجور خشية ارتفاع التكاليف والدخول فى حلقة التضخم المفرغة ومن ثم ضعف المقدرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية فى السوق المحلى وفى السوق العالمى . أما أسعار الفائدة والايجارات وغيرها فإن تحريرها كفيل بجذب المستثمرين وتشجيع التوسع .

وربما نجد اختلافات هنا أو هناك حول درجة تجميد هيكل الأجور ، إنما النتيجة التى ينتهى اليها الجميع هى نمو الأجور النقدية بمعدلات أقل من معدلات نمو الاسعار (التضخم) أى تدهور الأجور الحقيقية ، فضلا عن وجود فترات إبطاء بين التغيرات فى مستوى الأجور والتغيرات فى مستوى الأسعار كشرط لتعديل أوضاع السوق .

وربما يفوت على أصحاب النظرة المجزأة هذه أن أسعار الفائدة والقيم الايجارية وأسعار عوامل الانتاج المرتبطة بالملكية والثروة تتأثر بدرجة كبيرة (وبخاصة أسعار الفائدة) بالسوق الخارجي وتفاعلاته ، وان نواتجها ليست وليدة تفاعل عوامل داخلية نقية .

٤-٣ خصوصيات السوق المصرى ومدى تناسب آليات السوق المقترحة معها :

عملا بالقاعدة الذهبية المنطقية والعملية القائلة بأن كفاءة عمل آليات السوق رهن بطبيعة هذا السوق وخصائصه ودرجة إتساعه ونماء مؤسساته ... الخ ، على الباحثين ان يعينوا خصائص السوق المعنى باستمرار . وعلى هذا الأساس فاذا كانت هناك بعض المقومات العامة لقيام السوق ، فإن الاختلالات الهيكلية فى السوق المصرى قد تحول دون قيام سوق بالمعنى المطروح على ساحة السياسة الاقتصادية . وفى مقدمة هذه الاختلالات يمكن رصد الآتى :

أولا : عدم كفاية الانتاج المحلى للوفاء باحتياجات المجتمع (رغم تواضع هذه الاحتياجات بالنسبة للفرد فى المتوسط) ، مع تنامى هذه الاحتياجات مع نمو السكان ، ومع تزايد اتجاهات تشويه أنماط الاستهلاك تحت تأثير التقليد لأنماط الأستهلاك السائدة بدول الفوائض النفطية وتحت التأثير الشديد لدعاية منتجى تكنولوجيا الاستهلاك وغيرها من الأسباب . وينعكس هذا الخلل على موازين التجارة والمدفوعات ومن ثم زيادة رقم المديونية الخارجية . والملاحظ فى هذا الصدد أمران ، أولهما أن حوالى ٦٥٪ من المستلزمات الصناعية مستوردة ، وثانيهما أن نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية يتم استيرادها من العالم الخارجى وبخاصة استيراد الحبوب .

ثانيا : ارتباط عدم كفاية الانتاج (العرض) بسيادة ظواهر الاحتكار ، بل يمكن القول بأن الطابع الغالب على السوق المصرى - رغم انفتاحه - هو الاحتكار الذى يأخذ مظاهر متعددة أبرزها :

- احتكار القطاع العام نفسه لكثير من المنتجات وكثير من عمليات التجارة الخارجية .
- احتكار بعض المؤسسات الاقتصادية الخاصة لوكالة الواردات الاجنبية وبخاصة فى مجال السلع الغذائية أو المدخلات الزراعية . مع ارتباط هذه الاحتكارات بهيمنة ذات المؤسسات أو بمؤسسات منبثقة عنها للتجارة الداخلية للسلع .
- تقاسم كل من القطاعين العام والخاص (بالتركز فى عدد محدود من المؤسسات) لاحتكار السلع

الوسيطة الأساسية وبخاصة مدخلات الكهرباء والنفط والاسمنت والاعلاف والبتروكيماويات وما لهذا من أثر على السلع النهائية .

- ارتباط حركة التجارة الخارجية ذاتها بالأسواق الاحتكارية على الصعيد العالمى ، فالحبوب والنفط والالومنيوم والبتروكيماويات والفوسفات والتكنولوجيا أمثلة واضحة للمنتجات ذات الاسواق الاحتكارية (احتكار المنتجين) عالميا . وهى سلع تمثل فى سلة الواردات والصادرات نسبة كبيرة فى مصر .

ثالثا : أن مؤسسات السوق نفسها اما تعانى من عدم نضج أو من تشوهات ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها على سبيل المثال لا الحصر :

- الضعف المؤسسى الواضح فى سوق الاوراق المالية بسبب عوامل كثيرة بعضها تاريخى وبعضها سلوكى ، والثالث تنظيمى . ولعل ذلك ما يفسر تأخر ظهور اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم سوق المال ، أو ضعف التعامل فى السوق ، وقلة المشروعات المتعاملة معه . ويرجع بصفة أهم للطابع العائلى للملكية وضعف الوزن النسبى للشركة المساهمة وربما كانت هذه العوامل أحد الأسباب وراء فكرة تسييل وتداول رأس مال المشروعات العامة .

- وجود ترسانة ضخمة من القوانين المنظمة للسوق الغامضة أحيانا والمتضاربة فى أحيان كثيرة نتيجة التغير المستمر فى التشريع دون تصفية القائم منها . وينطبق ذلك على قوانين التجارة والمال والضرائب وتوظيف الأموال ، والشركات ، وتنظيم البنوك والملكية ، وتنظيم الأسعار ... الخ . وفى هذا الصدد فإن الثغرات التى تنشأ تُسَدُّ بقوانين وتشريعات جديدة ولوائح تنفيذية جديدة مع الإبقاء على المتواجد ، ويزيد الأمر حدة السوابق القضائية والقانونية والأعراف المتوارثة فى هذا الصدد .

ويزيد الأمر صعوبة أن القرارات الادارية واللوائح التفصيلية المنظمة لعمل الوحدات الأدنى كثيرا ما تتعارض وهذه القوانين :

- عدم استيعاب النظام النقدى لكفاة عمليات التدفقات النقدية فى مصر (حركة الدائنية والمديونية) إما بسبب نشوء اشكال من المؤسسات الائتمانية خارجة عن هيمنة البنك المركزى أو عن

قواعد هذا النظام - وإن كان المشرع يعمل على تلافى ذلك باستمرار - مثل شركات توظيف الأموال ومؤسسات تجارة العملة (قبل تحرير تداولها وأسعار صرفها) ، وفروع البنوك الاجنبية فى بداية نشأتها ، واما بسبب عدم إنتشار المؤسسات المصرفية والادخارية جغرافيا بدرجة كافية وبخاصة فى الريف وفى المناطق التى يسود فيها النشاط الكفائى خارج السوق وذلك نتيجة انخفاض مستوى نمو هذه المناطق وعدم انتشار الوعى المصرفى .

وفضلا عن ذلك فإن جانبا لا بأس به من النشاط النقدى يتم خارج دائرة الوسطاء الماليين إما بين القطاعات غير المالية وبعضها نظرا لطبيعة النمو ، أو فى اطار عائلى - نتيجة العادات والتقاليد - خارج دائرة الرصد والتحليل .

- تنامى وزن الأنشطة غير المسوقة بسبب تنظيم العملية الانتاجية أو بسبب العوامل التضخمية أو نتيجة أية أسباب أخرى .

- هيمنة بعض أسواق الظل على بعض مقومات السوق بعيدا عن قواعد عمله المنظمه والمؤطرة بالقانون ، كما كان الحال بالنسبة لشركات توظيف الأموال ، او كما هو الحال بالنسبة لمكاتب توظيف العمالة (حتى المرخص منها نظرا لعدم هيمنة السلطات الاقتصادية عليها تماما) وتجارة الشنطة فى بعض السلع وبخاصة الدواء ، مستفيدة بالاختلالات الهيكلية بين العرض الكلى (انتاجا واستيرادا) وبين الطلب الكلى (صادرات واستهلاكا واستثمارا ومخزونا) .

- اختلال الهيكل الضريبى ، حيث لازال يعول على الضرائب غير المباشرة فى تحصيل أكثر من ٥٥٪ من مجمل حصيلة الايرادات السيادية ، واختلال هيكل الضرائب المباشرة وبخاصة مبدأ التصاعد الضريبى ، فضلا عن الاعفاءات الضريبية الضخمة لمشروعات الاستثمار بهدف جذب الاستثمارات ولوحدات القطاع العام وغيرها .

ويضاف لذلك ضعف قدرة هذا النظام على تحصيل الضريبة بسبب ظواهر التهرب الضريبى ، وضعف الجزاءات المقابلة ، وانخفاض كفاءة موظفى التحصيل واجهزته ، وأسلوب ادارة العمليات الضريبية ، وضعف قاعدة المعلومات الخاصة بها .

وعلى ذلك لا يتصور ان تعمل آليات السوق بكفاءة - دون ان تتمتع آليات التصحيح بدرجة

كفاءة أعلى ، أو على الأقل مساوية ، ولعل فى مقدمة آليات التصحيح أداة الضرائب . وتزيد حدة هذا الأثر اذا ما أخذنا بعين الاعتبار اختلال الموازنة العامة وتعويل سياسات التكيف بدرجة كبيرة على البرنامج الانكماشى مركزة على ضغط الانفاق العام وبخاصة على المجالات الاجتماعية ، وتقليل دور الاستثمارات الحكومية المباشرة .

رابعا : ان آليات السوق ـ ان سلمنا بكفاءتها ، وهو أمر مرتهن بتحقق شروطها ـ تعمل على التصحيح فى الأجل القصير دون الأجل الطويل . بل أن الاقتصاديين المنظرين لها لم يخطر على بالهم الأجل الطويل فى الأساس بل نفروا وجود هذا الأجل الطويل فى منهج بحثهم . وعلى ذلك فمثار اهتمام آليات السوق هو البحث عن شروط الاستقرار وأسبابه وليس شروط النمو والتنمية .

ولقد اثبتت التجربة التاريخية ان آليات السوق لم تحقق طموحات الدول النامية فى بناء قواها الانتاجية وتعديل هياكلها الانتاجية والاجتماعية ، نتيجة العوامل المرتبطة بدرجة نماء مؤسسات السوق ، ونتيجة التناقضات بين أهداف التنمية ونواتجها فى هذه الدول وبين شكل التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل (النطاق الدولى لعمل آليات السوق) .

وفضلا عن ذلك فإن البناء الاجتماعى بانساقه المختلفة وفى مقدمتها نسق التعليم والتدريب وخصائص الحراك الاجتماعى السائدة ، لم يفرز ـ دون تدخل الدولة والتخطيط ـ رغم ما يزيد على نصف قرن من السعى نحو النمو والتنمية ، فئات المنظمين المبادرين فى ولوج ميادين وأنشطة انتاجية جديدة بما تحمله من درجة عالية من المخاطرة ولعل الشواهد على ذلك كثيرة ومنها :

- تعاظم وزن الانشطة الطفيلية على حساب الانشطة الحقيقية فور رفع يد الدولة .
- توظيف الفوائض خارج مصر (بروز ظاهرة التسريب والتسرب على نطاق واسع ومتنامى)
- التردد فى شراء الاصول العامة المطروحة كليا أو جزئيا للبيع .
- فشل كثير من المشروعات العامة (التى كانت تحقق ربحا) عند مشاركتها للمشروعات الخاصة .

وفضلا عن ذلك فإن تقييم النموذج التاريخى للنمو الرأسمالى (وفقا لآليات السوق) يبرز ظاهرتين اساسيتين هما اهدار الموارد ، وتدمير البيئة . وهذان الأثران نتيجة طبيعية للعمل وفقا لمعيار أقصى ربح ممكن ، وهو المعيار الأساسى فى ظل العمل بآليات السوق . بل أبعد من ذلك فإن معيار

أقصى ربح ممكن قد لعب ويلعب باستمرار دورا بارزا فى تشكيل فنون الانتاج بما يتوا م معه ، وليس بما يتوا م مع البيئة أو مع احتياجات المجتمعات الناقلة لها نقلا أعشى .

ويرتبط بهذا العامل مجموعة الآثار الاجتماعية التى نجمت عن اتباع آليات السوق فى تحقيق النمو وفقا للقوانين العفوية للسوق متمثلة فى ظواهر الاغتراب والتفسخ الاجتماعى وغيرها من الظواهر التى تهدد استقرار هذه المجتمعات ذاتها والتى تهدد التنمية الاقتصادية فى حال نقلها للمجتمعات النامية .

ولما كانت عملية التنمية ليست مجرد نقل ميكانيكى لخبرات الدول الرأسمالية المتقدمة ـ خاصة اذا تمت فى إطار استراتيجية تعطى ثقلا كبيرا للاعتماد على الذات ـ فإن كثيرا من " القوانين المطلقة للسوق " تتطلب إبطال العمل بها اما كليا أو جزئيا للحيلولة دون تكرار الآثار السالبة على الموارد والبيئة والمجتمع خاصة وان الدول النامية امام تحد صعب متمثل فى ضعف إمكاناتها لبناء قدرات تقنية ذاتية ، إما لبهاظة تكاليفها وطول المدى الزمنى اللازم ، أو بسبب تخلف أبنيتها الاساسية وبخاصة الاجتماعية منها (كأنساق التعليم والتعلم والبحث العلمى) وأنها مواجهة بقضايا معقدة مثل قضايا نقل وتطويع التقانة من الدول الرأسمالية المتقدمة ، وما يحيط بذلك من شروط صعبة وقيود يفرضها الطابع الاحتكارى لسوق التقانة .

خامسا : تلازُم إجراءات إطلاق آليات السوق مع انتشار مظاهر الفساد فضلا عن الاختلالات التى سبق الاشارة اليها ، والتى حرص المعجلون بتفعيل آليات السوق بردها الى سيادة الملكية العامة والادارة العامة وادارة التنمية ، حتى بات راسخا لديهم ان الانتقال المباشر لآليات السوق حتى ولو أخذ شكلا حادا يحمل معه بشائر الخلاص منها .

وفى هذا السياق يلزم التوقف أمام ظاهرتين تحتاجان لتعميق وتحليل أبعد حتى لا نواجه مع اطلاق آليات السوق باستمرار ظواهر الفساد وتعاظمها . وتتمثل الظاهرتان فى التالى :

١ـ ارتباط ظاهرة الفساد بحدة الاختلالات الاقتصادية والمالية ، والتى ترد فى جزء منها لإعمال آليات السوق دُون توفير الظرف الموضوعى لها .

٢ـ زيادة حجم وعمق ظاهرة الفساد مع زيادة توسيع مساحة آليات السوق فى ادارة الموارد الاقتصادية والتنمية ، ليس فقط بسبب علاقة ذلك بتعميق الاختلالات ، ولكن أيضا لقصور

الآليات ذاتها ، أو لضعف مؤسسات السوق ، أو لضعف وسائل تصحيحه والرقابة عليه . كما يرتبط ذلك بضعف دور الدولة فى ظل إعمال آليات السوق . وهو ما سيرد تناوله لاحقا .

٤- آليات السوق فى الاقتصاد المصرى فى ظل اطار دولى متغير

يستند مفهوم سياسات التكيف لآليات السوق لمنطق التحرير المطلق للتجارة الخارجية وازالة كافة القيود الخارجية الاقتصادية والادارية حيث ان ذلك وحده كفيل بتوفير الموارد ، ورفع مستوى كفاءة أداء النظام وتحسين شروط التبادل الدولى على اساس التخصص الصحيح وفقا للمزايا النسبية فى اطار تقسيم العمل الدولى

إلا أن هذه النظرة دونها العديد من التحفظات يمكن ايجازها فى الآتى :

أولا : غلبة الطابع الاحتكارى على اسواق سلع الواردات المصرية وفى مقدمتها سوق رأس المال وبخاصة السلع الانتاجية وسوق التكنولوجيات وسوق السلع الضرورية الغذائية والمدخلات الانتاجية الرئيسية الصناعية والزراعية على السواء . وتزداد درجة الاحتكار فى هذه الاسواق اذا ما تم تمويل الواردات عن طريق القروض الخارجية حيث يفرض تحديد بلد التوريد ونوع وسيلة (عملة) الدفع ، فضلا عن تحميل الواردات بسلع أخرى غير مطلوبة ، أو تحديد نوع السلع المستوردة أقل ملاءمة للاحتياج ... الخ .

ثانيا : ان السوق العالمى ليس حرا بالدرجة التى تقول بها النظرية ، حيث تغلب عليه قيود كثيرة خلافا للقيود الحمائية لعل فى مقدمتها القيود الادارية المعروفة ، فضلا عن القيود الناجمة عن التكتلات ، والسياسات التمييزية وشروط الأولى بالرعاية ... الخ .

ثالثا : ان السوق العالمى اما مغلق او مقسم بين الشركات دولية النشاط والشركات متعدية الجنسية بالنسبة لكثير من الأنشطة والمنتجات ، التى تفرض احجام السوق ونسب مساهمة الدول المختلفة . وعلى ذلك فإن محاولات التنمية الاقتصادية المستقلة سوف تصطدم بشروط الشركات متعدية الجنسية فى السوق الخارجى ، وهنا فالتنمية أمام عدة بدائل ، أولها اما ان تتم فى ظل تخطيط هذه المؤسسات عابرة القومية حتى تأخذ حصة ملائمة مضحية باعتبارات التكامل فى إطار السوق الداخلى ، واما تخضع لشروط هذه المؤسسات فى التجارة الخارجية مع قبول نصيب أقل فى

حصص التجارة وبمعدلات للتبادل اكثر تدن . واما ان تقبل الانكماش . والأمثلة على ذلك كثيرة بدءا من البتروكيماويات وعبورا بالالومنيوم والاسمدة وانتهاء بالالكترونيات (١٦) .

رابعا : ان السوق العالمى فى التبادل السلعى مقيد بشروط تجارة الخدمات والتى هى مثار هيمنة دولية واحتكار من قبل الدول الصناعية الكبرى بدءا من خدمات المعلومات والاتصالات والنقل والتأمين واعادة التأمين ، وخدمات التمويل والوساطة ، وغيرها وهى تستأثر بحصة أكبر من كعكة التجارة الخارجية . وحظ الدول النامية - ومن بينها مصر - شديد المحدودية وفرصها فى تنميتها محدودة.

خامسا : ان انماط التقسيم الاقتصادى الدولى الجديد للعمل ، وموقع الدول النامية ومن بينها مصر فيه نتاج جهود النمو والانماء للثروة وللبشر وللمعرفة وللتقدم التقنى وأيضا للثقل السياسى والاستراتيجى على خريطة العالم . ومن ثم فإن شروط التبادل الحر رهن بفروض نظرية النفقات النسبية وبعيدة عن الواقع فى ظل هذه المعطيات خاصة مع نمو التكتلات الاقتصادية الكبيرة وتفاوت أحجام وقدرات الدول الاقتصادية وتقدمها التقنى ... الخ . وفى ضوء ذلك فلا نتوقع كثيرا تحسن شروط التبادل ولا إمكانات تعبئة مصادر كافية للتراكم من خلال حركة التجارة الخارجية حتى نعول كثيرا على دور التجارة الخارجية فى ظل آليات السوق ، فضلا عن تعاطى مفهوم المزايا النسبية من منظور استاتيكى وإهمال أثر عملية التنمية فى خلق مزايا نسبية جديدة أو تحسين المزايا النسبية القائمة .

سادسا : ان التطور التقنى قد افقد دول العالم الثالث ومن بينها مصر ، الكثير من مواقعها المتميزة التى تمتعت بها من قبل فى تقسيم العمل الدولى نتيجة عدة اعتبارات وفى مقدمتها :

- احلال البدائل والمخلقات الصناعية محل الكثير من الموارد الطبيعية .

- تطوير طرق الكشف عن واستخراج واستخدام الموارد الطبيعية التى كان من غير الممكن الوصول اليها مما جعل بعض الدول المتقدمة ذاتها متخصصة فى المواد الأولية . بل أبعد من ذلك فإن تطوير طرق الزراعة وتحديثها جعل الدول المتقدمة هى المصدرة للمواد الزراعية الغذائية للدول النامية التى انهكتها الحروب والصراعات الداخلية وإهمال الانتاج متضافرة مع الظواهر البيئية المتمثلة فى

التصحر ونضوب الموارد المائية . والملاحظ هنا ان معدلات التبادل قد تحولت لصالح المواد الأولية مقابل المواد المصنعة فى الدول النامية .

- تحويل دول العالم الثالث الى مقبرة للنفايات ، وموقع لتصدير التقانة الملوثة للبيئة ذات معاملات التكاليف العالية مما زاد من تكاليف التنمية وقلل من كفاءة منتجات هذه الدول فى المنافسة فى السوق العالمية .

٥- إلام يؤدى ذلك ؟

قد يثور التساؤل ازاء التحفظات التى أثيرت فى الصفحات السابقة حول إمكان تفعيل آليات السوق ومغبتها على الاقتصاد المصرى : هل نعدل عن آليات السوق أم نحن إزاء حالة خاصة لآليات السوق ؟ وهل ينمو دور الدولة فيها أم يزيد مع تغير طبيعته ؟

مما لاشك فيه أن آليات السوق بالمفهوم المدرسى النيوكلاسيكى فى ضوء واقع الاقتصاد المصرى وخصوصياته وطبيعة التعاملات الدولية غير ممكن فى الواقع رغم ما قد يبدو من اتساقه المنطقى فى ضوء فروضه . وعلى ذلك فالايديولوجيون الذين يقصرون النظرة على هذا المفهوم المدرسى والمطلق لآليات السوق والذين يرون ضرورة تراجع الدولة عن دورها الاقتصادى وقصره على توفير شبكة البنية الاساسية والامن والحماية للنظام الاقتصادى سوف يصطدمون بمرارة الواقع حين تبرز التجربة عدم كفاية ذلك .

والتأمل على الصعيد النظرى ذاته يغنى عن مغبة خوض التجربة وانتظار نتائجها سنوات طويلة فى حين يمكن استدلال هذه النتائج مسبقا .

وهنا فنحن ازاء قضيتين رئيسيتين :

القضية الأولى

اذا كان لا مناص من تفعيل آليات السوق ازاء التغيرات الاقتصادية والسياسية الداخلية ، وازاء وجود اتجاه عالمى للتحول لآليات السوق . فإن مفهوم السوق وآلياته بالنسبة لمصر فى حاجة لتحديد أكثر فى ضوء :

- الاختلالات الاساسية الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها المجتمع والاقتصاد المصريان .
- فجوة التنمية الهائلة التى تفصل مصر عن نظرائها من دول العالم الثالث فى امريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية وشرق آسيا قبل أن ننظر للفجوة التنموية على الصعيد العالمى .
- طبيعة البنية الاقتصادية السائدة وطموحات تنميتها ، وأسلوب ادائها .
- شكل تنظيم المجتمع سياسيا واسلوب اتخاذ القرارات .
- بناء القوى الاجتماعية المختلفة ودرجة الاستقطاب فيه ودرجة العدالة بين وحداته .
- المشكلات الاقتصادية الحادة الناجمة عن الاختلالات الاساسية وفى مقدمتها مشكلات البطالة والمديونية والتضخم .

ويعنى ذلك أهمية البحث عن آليات ملائمة تأخذ هذه المعطيات فى الاعتبار ولا تنفى دور الدولة بل تؤكده . وهو مثار القضية الثانية .

القضية الثانية

ان التخلى عن دور الدولة الاقتصادية استنادا الى ان بروز المشكلات والاختلالات الاقتصادية فى اساسها مبعثه تدخل الدولة وبصفة خاصة فى مجالات الاستثمار كما يروج أنصار الاطلاق الكامل والميكانيكى لآليات السوق ، يتناسى حقائق تاريخية أساسية فى مقدمتها ان تدخل الدولة جاء اساسا بسبب هذه الاختلالات ، وبأن معالجة الاختلالات فى الآجال المتقاربة من شأنه ان يسفر عن اختلالات اخرى عند مستوى كمى ونوعى وأعلى وهو من طبائع ديناميات الامور .

ونلاحظ هنا الخلط بين قضيتى ملكية الدولة وتدخل الدولة . ومفهوم سياسات التكيف يضع مسألة تحول الملكية العامة للملكية الخاصة أحد محاور " الإصلاح " واطلاق آليات السوق . الا أن المنظرين الاقتصاديين يسيرون فى الدرب لنهايته منادين بتقليص دور الدولة الاقتصادى ، وتحجيمه فى الدور الكلاسيكى جدا للدولة ، فضلا عن اضطلاعها بمهام تهيئة شروط تنشيط الاستثمار الخاص من بنية أساسية ملائمة . الا أن هذه النظرة ذاتها لا تستوعب مفهوم دور الدولة الاقتصادى فى ظل آليات السوق حتى فى الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها .

وعلى هذا وازاء الخصوصيات المشار اليها فى القضية الأولى ، فإن دور الدولة سوف يتحور ولا ينتفى . بل ربما يزيد عن ذى قبل . ويمكن ان نجد مبررات ذلك فى الآتى :

أولا : اعتبارات المواءمة

وتجد اعتبارات المواءمة حجمها فى طائفة كبيرة من الأسباب منها على سبيل المثال :

- المواءمة بين كفاءة عمل آليات السوق وضعف تكوين السوق وتخلف أبنيته .
- المواءمة بين المصالح الاقتصادية والمصالح الاجتماعية .
- المواءمة بين المصالح الوطنية والمصالح الاجنبية فى إطار الانفتاح على السوق العالمى .

ثانيا : الاعتبارات المتعلقة بالنظام الدولى الجديد

يفرض النظام الدولى الجديد واتجاهات تقسيم العمل فيه مجموعة من الشروط التى ليست فقط ضرورية لتحسين عائد البلدان المختلفة من قسمة الكعكة الدولية ولكنها أيضا شرط البقاء فى هذا النظام . ومن هذه الشروط :

- توفر الحد الادنى من التطور التقنى وكذلك المعرفى وهو ما لا يمكن توفيره دون اضطلاع الدولة بعبء تكاليفه ، ورسم برنامج التطوير الخاص به ومتابعة تنفيذه .
- اختيار القطاعات الرائدة بمقاييس تقسيم العمل الدولى الجديد .
- التنمية البشرية الضرورية ، والاكثر ضرورة لتنمية السوق .

ثالثا : اعتبارات البيئة

وهنا فإن هذه الاعتبارات تعنى كلا من الاستخدام الامثل للموارد المحدودة وبخاصة الناضبة منها والحيلولة دون تبديدها ، وأيضا حماية البيئة من التدمير والتلوث . وفى هذاالمجال فدور الدولة فى تنظيم السوق وتوجيهه يصبح مطلبا أكثر الحاحا عن ذى قبل .

رابعا : تنظيم السوق

وفى هذا الصدد فان تنظيم السوق قد يجد حججا فى خبرات الدول الرأسمالية المتقدمة ؛ فتحقيق الاستقرار فى السياسات المختلفة ، وتوفير الاتساق بين السياسات النقدية والمالية والسياسات التجارية والاستثمارية . تكاد تكون من معطيات السوق ذاته . ويزيد من اعتبارات تنظيم السوق كمبرر لدور متنامى ومتغير للدولة الظروف الخاصة بالممارسات الاقتصادية المشوهه التى صاحبت الانفتاح ومنها :

- مواجهة ظواهر الفساد .
- مواجهة النمو الطفيلى .
- اعتبارات التنمية الحقيقية فى القطاعات المنتجة وبخاصة التنمية الصناعية والتوسع الزراعى الأفقى وتنمية قطاعات الخدمات المنتجة وبخاصة الاتصالات والمعلومات والتمويل .

الحواشى

(١) يمكن الوقوف تفصيلا على تصوير آليات عمل السوق فى كتب الاقتصاد الأساسية ، وهى متعددة ولعل أبرزها كتابات ساموبلسون ب.أ. P. A. Samuelson (١٩٤٧) اسس التحليل الاقتصادى Foundations of Economic Analysis وكوانت ر.ى R. E. Quandt (١٩٨٥) Microeconomic theory وعلى المستوى الكلى يمكن الرجوع لمؤلف جاردنر آكلى الشهير (١٩٦١) "Macro Economic Theory" وايضا الطبعة الثانية من مؤلف ويليام هـ . برانسون (١٩٧٩) William H. Branson "Macroeconomic Theory and Policy" وكذلك الكتابات الناقدة للنظام النيوكلاسيكى لدى لانجه وباتينكين وليبسى وبنت هانسن وآخرين .

(٢) يمكن الوقوف على ذلك من الدراسات التقويمية لتجارب دول العالم الثالث ، حتى تلك التى قام بها البنك الدولى كدراسة مارى م.شيرلى Managing State - Owned Enter Prise - No. 577 وكذلك فى الدراسات العديدة التى صدرت عن المركز الدولى للمشروع العام فى البلاد النامية وأبرزها The management of interlinkage التى قام بتحريرها ريكاردو آكدستا سواريز ضمن منشورات المركز المذكور سنة ١٩٨٥ .

(٣) انظر تفصيلا حول ذلك Price Distortions and Growth in Developing Countries من اعداد Agrawala, Ramgopal .

World Bank Staff Paper No. 575 .

(٤) المرجع السالف الذكر مباشرة وبخاصة المقدمة . ونجد مثل هذه النظرة فى كتابات كثير من الاقتصاديين المصريين كحازم الببلاوى وسعيد النجار وغيرهم .

(٥) القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ـ انظر الجريدة الرسمية ع ٢٤ مكرر فى ١٩٩١/٦/١٩ . وقرار مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بشأن اللائحة التنفيذية .

(٦) لم يوجد نص صريح فى قانون المؤسسات العامة ولا قانون هيئات القطاع العام وشركاته السابقين على قانون قطاع الاعمال العام ، على الرغم من ان القانونين المذكورين تناولا احكام تحويل واندماج وتقسيم وانقضاء شركات القطاع العام ، الا ان هذا التناول بالنسبة للاقتصاد قد تعرض للحالات القانونية او الفيزيقية دون الاعتبارات السوقية مثل انتهاء المدة المحددة فى نظام الشركة او انتهاء الغرض الذى اسست لاجله او اهلاك جميع رأسمال الشركة او معظمه بحيث يتعذر معه استثمار الباقى منه بصورة مجدية .

(٧) انظر احكام القانون ١٩٩٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل احكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى بالجريدة الرسمية (عدد ٢٦ مكرر (أ) ، يونيه ١٩٩٢) وبخاصة تعديلات المواد ٣٣ و ٣٣ مكرر (جـ) و ٣٣ مكرر (ز) و ٣٥ مكرر (ب) فقرة (٢) وهى تختص اساسا بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر . ولقد قام قانون استصلاح الاراضى الصحراوية الصادر قبل ١٠ سنوات بتعديل حدود الملكية لأراضى الاستصلاح .

(٨) انظر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بالجريدة الرسمية لسنة ٣٥ العدد ٢٥ مكرر فى يونيو ١٩٩٢ ويرجع امر تسييل رؤوس اموال الشركات العامة والحكومية وطرحها للبيع والتداول فى البورصات حسب الحجج المشارة الى امكان التغلب على عقبة بيع الشركات ذات رؤوس الاموال الضخمة التى صعب على مستثمر أو مجموعةمن المستثمرين الافراد شراء اصولها . ولامكان توفير التمويل لمقابلة التوسعات الراسمالية الجديدة فى مشروعات مملوكة كليا او جزئيا للدولة.

وتبرز الخطة فى مجلدها الأول امكان تداول الديون وودائع البنوك وغيرها ، ويمكن ان يفيد ذلك فى استنتاج آلية استبدال حصص الملكية بالديون . خاصة مع ارتفاع ارقام المديونية الداخلية (اقتراض الحكومة من قطاع الاعمال والقطاع العائلى) .

(٩) ارجع فى ذلك تفصيلا لاحكام الفصول ٢-٤ بالباب الاول المنظم للشركات القابضة ، والفصول من ٢ الى ٥ للباب الثانى وكذلك احكام الباب الثالث من قانون الشركات ، وللبنود المناظرة في اللائحة التنفيذية .

(١٠) على الرغم من استهداف الخطة خفض عجز التحويلات الرأسمالية بنسبة ٢,٣٥٪ فان العجز الكلى للاستثمارات تتوقع زيادته بنسبة ٣٦٪ ، ومصدره موازنة الادارة المحلية بصفة اساسية (أى القطاع الحكومى وليس قطاع الخدمات) . ويستهدف زيادة الايرادات الجارية بنحو ١٨,٣٪ ، ويعول فيها بدرجة كبيرة على الايرادات السيادية وبخاصة من الضرائب غير المباشرة . حول ذلك تفصيلا انظر الفصل السادس من المجلد الأول للاطار العام للخطة الخمسية ٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦ ، ص ص ٣٩٣ - ٤٠٧ .

(١١) تربط التعديلات التى يتضمنها قرار رئيس الجمهورية ٣٠٤ لسنة ١٩٩٢ بين سعر التعريفة الجمركية ودرجة التصنيع المحلى للمنتج المفروضة عليه الضريبة . ويمكن الرجوع للكشف التفصيلى المحدد لها فى الجريدة الرسمية (السنة الخامسة والثلاثون ، عدد ٣٢ (تابع) فى ٦ اغسطس ١٩٩٢) .

(١٢) نظمت هذه التعديلات احكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ . انظر الجريدة الرسمية (السنة ٣٥ العدد ٢٣ (تابع) فى ١٩٩٢/٦/٤) .

(١٣) انتظم هذه الاجراءات القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ وتعديل المادة الثالثة فيه بالمادة السادسة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

(١٤) نجد صدى لذلك فى دراسات البنك الدولى وبخاصة دراسة هوليس تشينرى عن العلاقة بين النمو والتنمية . وفى تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم سنة ١٩٩٠ والمعنون الفقر وكذلك فى دراسة البنك الدولى عن مصر والمعنونة Poverty Alleviation in Egypt

(١٥) لا أدل على ذلك من تقرير البنك الدولى السنوى عن التنمية فى العالم لسنة ١٩٩٢ والمعنون التنمية والبيئة .

انظر حول ذلك ايضا تقرير التنمية البشرية للامم المتحدة سنة ١٩٩٢ .

(١٦) يمكن الوقوف تفصيلا على ذلك فى دراسة لكاتب المقال بالاشتراك مع د. على نصار والصادرة تحت عنوان خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوروبا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٧) ، ديسمبر ١٩٩١ ، وبصفة خاصة الصفحات من ١٠٥ الى ١١١ ، ومن ١٢١ الى ١٤٥ .